الاستثمارات الأمريكية في ليبيريا – شركة فايرستون للمطاط أنموذجاً ١٩٢٦ – ١٩٣٣

US Investments in Liberia – Firestone Corporation Rubber as a model 1926 – 1933

د. صادق أحمد حامد

Dr. Sadiq Ahmed Hamed

المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الأولى

The General Directorate of Education in Baghdad / First Kark

الكلمات المفتاحية:

الاستثمارات الأمريكية – ليبيريا – فايرستون – المطاط

Key words:

Us Investments – Liberia– Firestone – Rubber

الملخص

نتيجة للتطور الاقتصادي والصناعي الذي شهدته أغلب دول العالم، وما رافق ذلك التطور من اهتمام كبير في كافة المجالات، لذلك بدأت الدول الكبرى بالبحث عن المواد الأولية التي تحتاجها في مجال الصناعة. فقد بدأت الكثير من الشركات العالمية البحث عن المواد الأولية اللازمة للصناعة، ومن أولى هذه الشركات شركة فايرستون للمطاط التي بدأت أولى خطواتها للاستثمار في خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعلوم إن الأخيرة كانت هي صاحبة الفضل في تأسيس ليبيريا التي عدت فيما بعد مستعمرة أمريكية، وعلى ذلك الأساس بدأت شركة فايرستون الأمريكية بالاستثمار في ليبيريا عن طريق استئجارها لمساحات شاسعة من الأراضي لزراعة محصول المطاط، الذي يعد المادة الأساسية في صناعة إطارات السيارات، ومن الأمور الأخرى التي شجعت الشركة على الاستثمار في ليبيريا هي ملائمة مناخها لزراعة هذا المحصول، فضلاً عن، توفر الأيدي العاملة الرخيصة في ليبيريا.

Abstract

As a result of the economic and industrial development witnessed by most countries of the world, and the accompanying development of great interest in all fields, so the major countries began to search for the raw materials they need in the field of industry. Many international companies have started searching for the raw materials needed for the industry, and among the first of these companies is the Firestone Rubber Company, which started its first steps to invest outside the United States of America, and it is known that the latter was the one who was credited with establishing Liberia, which later became an American colony. On that basis, the American Firestone Company began investing in Liberia by leasing vast areas of land to grow the rubber crop, which is the basic material in the manufacture of car tires. Cheap labor in Liberia.

«المبحث الأول»

لمحة تاريخية عن تطور إنتاج المطاط

ازدهار المطاط وأهميته الاقتصادية

ارتبط استغلال مورد المطاط الطبيعي بمعاناة الشعوب في مختلف المناطق الاستوائية، وهذا ما رصدته بعض الأدبيات التي ركزت على دراسة المطاط، فأطلق البعض عليه تسمية المطاط الدامي (Blood rubber)، كما اطلق عليه المؤرخ الاجتماعي جون تالي (John Tully) أثناء دراسته للتاريخ الاجتماعي للمطاط تسمية حليب الشيطان (Devil's Milk)[1].

كان المطاط محوراً مهماً لدراسة وارين دين (Warren Dean)، التي اطلق عليها تسمية معركة المطاط (The battle for Rubber)، عن ازدهار إنتاج المطاط في مختلف المناطق الاستوائية بمثابة انتقال العدوى من منطقة لأخرى وهو ما أطلقت عليه الباحثة ايملي اوزبورن (Emily Osborn) حمى المطاط (Rubber Fever) من الواضح ان التسميات السابقة الذكر توضح حجم العنف والدموية التي عانت منها شعوب المناطق المنتجة للمطاط في سبيل تلبية احتياجات الصناعات الغربية[2].

أطلقت عدة تسميات على المطاط منها المطاط الطبيعي (Natural Rubber) أو المطاط البري (Willd Rubber)، أو الكاوتسشوك (Caoutchous) أو المطاط الهندي (India Rubber)، وتتسم عملية استخراج المطاط من بعض الأشجار التي تقع في الغابات الاستوائية ويتم استخلاصه من الأشجار عن قصد أو إحداث شقوق في

(1) John Tully, The devil's Milk: A social history of the rubber, monthly review pres, New York, 2011, Pp. 20–21.
(2) Warren Dean, Brazil and the struggle for Rubber, A study in Environmental history, Cambridge university press, London, 1978, Pp. 87–37.

لحاء الأشجار وتجميع السائل الناتج من الشجرة في أوعية معينة عن طريق عملية تسمى تجميع سائل المطاط[١].

على الرغم من التطور التكنولوجي الذي نعاصره إلاّ أن عملية استخراج المطاط لا تزال تحدث بالطريقة التقليدية في معظم أماكن إنتاج المطاط، ومن ثم فإن عمليات استخراج المطاط تعتمد بالدرجة الأساس على وفرة العمالة وخبراتها[٢].

تم اكتشاف شجرة المطاط في العام ١٧٣٦، في حوض الأمزون، على يد العالم شارزماري (Charles Mari)، وكانت أول شجرة مطاط يطلق عليها اسم البارا (The Para Tree)، وبذلك أصبحت أمريكا الجنوبية المورد الوحيد لإنتاج كميات محددة من المطاط في بدايات القرن التاسع، وتطور الأمر فيما بعد عندما تم اكتشاف أنواع أخرى من أشجار المطاط في آسيا، وبالتحديد في المستعمرات البريطانية في الهند، وإندونيسيا، وماليزيا، ثم انتقل الدافع التجاري إلى استغلال أشجار المطاط في المناطق الاستوائية الأخرى في أفريقيا)[٣].

أسباب ازدهار مورد المطاط:

ارتبط ازدهار المطاط بالتطور الصناعي في العالم الغربي، وهو ما انعكس على ازدياد الطلب من قبل الحكومات الاستعمارية التي سعت من اجل توفير المادة الخام من المطاط لمصانعها في أوروبا وأمريكا[٤].

يعود الفضل في ازدهار المطاط كسلعة تجارية إلى العالم الاسكتلندي جون دانلوب (John Dunlop) (١٨٤٠–١٩٢١)، عندما اخترع الإطارات الهوائية التي تعد واحدة من أهم الصناعات المطاطية، التي انعكست على ازدياد الطلب على المطاط، مما

(1) John, tully, OP. Cit., Pp. 33–37.
(2) Warren Dean, Op. Cit., P. 764.
(٣) مصطفى أحمد عبداللطيف، الاستغلال الاستعماري في دولة الكونغو الحرة ١٨٨٥–١٩٠٨، اقتصاديات المطاط نموذجاً، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص١٢٩.
(٤) محمد عبد الغني سعودي، أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت، ص٢٥٦.

نتج عنه نشأة شركات تجارية متخصصة في تجميع المطاط أو متخصصة في تصنيع الإطارات المطاطية[١].

تركزت صناعات المطاط في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وذلك في الوقت الذي أظهرت فيه الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً باحتكار أماكن إنتاج المطاط في أمريكا الجنوبية. بالمقابل عملت كل من بريطانيا وهولندا، فضلاً عن، بعض الدول الاستعمارية ميولاً احتكارية تجاه أماكن إنتاج المطاط في آسيا، بالمقابل ضلت أفريقيا متأخرة عن المنافسة في السوق العالمي حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٢].

يبدو إن أهم الأسباب المتعلقة بارتفاع وانخفاض أسعار السيارات في السوق العالمية آنذاك كان مرتبطاً بالعرض والطلب في سوق المطاط العالمي، كذلك مع باقي الصناعات الثقيلة والمتخصصة سواء كانت في مجال النقل، أم في المجال الطبي، وجاءت نسب استخدامات المطاط في الصناعات المختلفة في أواخر القرن التاسع عشر على النحو الآتي: (ثمان وأربعون)٪ في مجال الإطارات والأنابيب و(سبعة عشر)٪ في مجال الأحذية، و(ستة)٪ في الخراطيم و(ثلاثة) ٪ في المجالات الطبية والعقارية، و(ثلاثة عشر)٪ في باقي الصناعات، في الوقت الذي بدأت فيه الصناعات الكهربائية بالاعتماد على المطاط في مختلف المجالات، ما نتج عنه إلى تسخير الشعوب في المناطق الاستوائية إلى العمل لساعات أطول لإنتاج اكبر كميات ممكنة من المطاط، حتى لو أدى ذلك إلى موت الأشجار المنتجة للمطاط، إذ كان رأس المال هو المعيار الأهم للدول الاستعمارية[٣].

(1) George Dalton, History, politics, and Economic Development in Liberia, Northwestern university, 2006, P. 587.

(٢) مصطفى أحمد عبداللطيف، المصدر السابق، ص١٣٠.

(3) Augustine G. K. Polumaine, firestone Rubber company and its Influence in Liberia: A Historical perspective, A thesis submitted in parcel fulfillment the requirements for degree master of Arts, morgan state university, 2002, Pp. 55–56.

أنواع المطاط البري:

كان المعيار التنافسي في سوق إنتاج المطاط، هو جودته، التي تحكمت في ارتفاع وانخفاض الأسعار، وتعود جودة المطاط إلى عوامل عدة، في مقدمتها أنواع أشجار المطاط التي تنوعت بحسب البيئة التي تنشأ فيها أشجار المطاط، سواء في الغابات الاستوائية التابعة لحوض الأمزون أم تلك المنتشرة في المناطق الاستوائية في جنوب آسيا، أو المنتشرة في الحزام الاستوائي الذي يتوسط القارة الأفريقية وهناك أنواع عدة من شجرة المطاط، تأتي في مقدمتها شجرة الهيفيا البرازيلية (Heva Brasiliensis) ويطلق عليها أحياناً شجرة البارا (Para Tree)[1]، وتعرف في بعض الأحيان بـ (الشارنجا) التي تعود أصولها إلى حوض الأمزون[2].

تميزت أشجار الهيفيا البرازيلية بكمية الإنتاج، إذ تتراوح إنتاجية الشجرة الواحدة على ما يقارب (الف) كغم من جهة أخرى يتراوح طول الشجرة من (ستون – سبعون) قدماً، في حين يبلغ قطر الواحدة منها بنحو ثلاثة أقدام، وهناك أواع أخرى من أشجار المطاط من أهمها شجرة هيفيا جوانيسيس (Hevea Guiansis)، التي يكون موطنها في فنزويلا والاكوادور وغينيا الاستوائية[3].

تأتي مجموعة أشجار فيكوس ايلا استيكا (Ficus Elastica) في المرتبة الثانية بعد مجموعة أشجار الهيفيا من حيث الأهمية، والتي تنمو بوفرة كبيرة في الهند، فضلاً عن، جزر الهند الشرقية، ومن المعلوم انه تكون إنتاجية شجرة فيكوس اقل بكثير من إنتاجية شجرة الهيفيا، إلا أنه لوحظ أن كُرومات شجرة فيكوس، تحتوي على كميات مطاط اعلى من كُرومات شجرة الهيفيا، وتنتشر أشجار فيكوس ذات الكُرمات كثيفة الإنتاج

---

(١) نسبة إلى مقاطعة بارا التي تقع في بداية الأمزون في اقصى شمال شرق البرازيل، وتبلغ مساحتها ما يقرب من خمسمائة ألف كم٢ وتتميز هذه المقاطعة بالكثافة السكانية، منذ تأسيسها على يد المستعمر البرتغالي في العام ١٦١٦ واستقبلت أعداداً كبيرة من الأفارقة، نتيجة لتجارة الرقيق عبر الأطلنطي مما يفسر أسباب وفرة المورد البشري في تلك المقاطعة، ومن ثم الإنتاجية العالمية التي كانت تحققها في مجال المطاط، لذلك نسبت إليها شجرة المطاط الأكثر انتشاراً. للمزيد ينظر: warren Dean, Op. Cit. P.46–47

(2) Eveline Ferretti, cutting across the lands: An Ann otated bibilograph on natural resource management and community development in Indonesia university, New York, 1997, P.42.

(٣) احمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٢٩.

في جزر مدغشقر وسنغافورة على حد سواء، وكما هو معلوم ان عملية إحداث شقوق في الكُرمات قد تؤدي إلى وفاة الشجرة، ومن ثم يتم تبوير كميات كبيرة من تلك الأشجار في الغابات الاستوائية[١].

أهم أماكن إنتاج المطاط في القرن التاسع عشر:

تعدّ أمريكا الجنوبية المصدر الرئيس لإنتاج المطاط لمدة طويلة في حين حافظ المنتجون الرئيسيون في تلك المنطقة على حماية تلك التجارة من المنافسة العالمية، وعملوا على احتكارها قدر المستطاع، وتم ذلك من خلال إصدار التشريعات، من جانب الإدارات الاستعمارية المختلفة في أمريكا الجنوبية، لتجريم تصدير بذور أشجار المطاط، ووصلت بعض العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام، وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره فقد استطاع هنري ويكهام (Henry Wickham) تهريب اكثر من سبعون ألفاً من بذور شجرة المطاط من البرازيل إلى بريطانيا، ثم نقلها إلى الجمعية الملكية للنباتات والحدائق، التي جرى استخدامها في تنمية الغابات الاستوائية في المناطق الآسيوية التابعة للمستعمرات البريطانية، وكان ذلك السبب الرئيس في ازدهار المطاط في قارة آسيا في الحرب العالمية الأولى، على حساب تدهور انتاج المطاط في حوض الأمزون[٢].

من الواضح أن الأماكن الرئيسة في إنتاج المطاط تمثلت في حوض الأمازون في أمريكا الجنوبية، وفي جزر إندونيسيا وسنغافورة، والهند، وماليزيا، وغيرها من المناطق في جنوب آسيا، أما في القارة الأفريقية فقد تركز إنتاج المطاط في حوض الكونغو، وبعض المناطق المجاورة في غرب أفريقيا وفي مدغشقر[٣].

(١) مصطفى أحمد عبد اللطيف، المصدر السابق، ص١٣٣.

(2) John Tully, Op. Cit., P. 72.

(3) Augustine G. K. polumaine, Op. Cit., P.66.

«المبحث الثاني»

شركة فايرستون ونشاطها في ليبيريا

أسباب توجه فايرستون ونشاطها في ليبيريا

بدأ البريطانيون في مطلع العام ١٩٢٠ زيادة أسعار المطاط الخام الذي تتم زراعته في جزر الهند الشرقية، إلى المستوى الصناعي، وفي تشرين الأول من العام ١٩٢١، تم تعيين لجنة تحقيق برلمانية بريطانية برئاسة جيمس ستيفنسون (Gems Stephenson) للتحقيق في كل ما يخص واقع المطاط، ووضع الحلول المناسبة لذلك، واقترحت اللجنة خطة أحادية الجانب تقوم بتنفيذها الحكومة الاستعمارية في الملايو وسيلان (Malaya & Ceylon)[١].

حظيت الخطة السابقة الذكر بترحيب وتأييد من وينتسون تشرشل (Winston Churchill) (١٨٧٤–١٩٦٥)، سكرتير وزارة المستعمرات البريطانية آنذاك، وتمت الموافقة على خطة ستيفنسون من مجلس الوزراء في العام ١٩٢٢، ودخلت حيز التنفيذ فور الإعلان عنها، وتم إصدار قانون زراعة المطاط الذي يشار إليه في الغالب خطة ستيفنسون، التي كانت بمثابة مقياساً للتحكم في إنتاج وتصدير المطاط، التي اعتمدت على أساس الأسعار السائدة، سواء كانت بالزيادة والنقصان، خلال الأربعة أعوام السابقة، وحساب الإنتاج الفعلي لكل مزرعة مطاط، كما تم فرض ضريبة تصدير كبيرة على الشحنات التي تزيد عن حصة التصدير المسموح بها، كما لا يمكن تغيير الصيغة المعمول بها من قبل السلطات الإدارية، ومن دون موافقة المكتب الاستعماري في لندن، وبمساعدة لجنة استشارية، التي فيما بعد اصبح ستيفنسون رئيساً لها[٢].

---

(1) Antony Niblette Wojlon, Boundary disputes between Liberia and colonial powers 1911–1923, a school in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Howard university, 1977, P. 896.

وجي غبريال، ليبيريا دولة أفريقية مستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص٣١.

(٢) محمد إسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٩٠ ؛ جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات ٣، ليبيريا، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٢.

أصبحت خطة ستيفنسون سارية المفعول في الأول من تشرين الثاني من العام ١٩٢٢ ، وفي ذلك الوقت كان سعر المطاط يبلغ أربعة عشر سنتاً للرطل الواحد في سوق المطاط العالمي ، ثم ارتفع إلى ستة وثلاثون سنتاً للرطل الواحد ، فيما بعد تم رفع سعره إلى (اثنين وأربعين) سنتاً للرطل الواحد ، وواصل ارتفاعه ليصل إلى (ثمانية وأربعين) سنتاً للرطل الواحد ، وذلك في شهر تموز من العام ١٩٢٥ ، وواصل ارتفاعه في السوق العالمية ليصل سعره إلى (دولار وثلاثة وعشرين سنتاً) للرطل الواحد ، أدى ارتفاع أسعار المطاط في السوق العالمية إلى حدوث أزمة في الصناعات التحويلية الأمريكية لاسيما في صناعة السيارات ، إذ كان المطاط يشكل عنصراً مهماً ورئيساً في ذلك الوقت ، إذا ما علمنا أن صانعي المطاط في الولايات المتحدة الأمريكية يستهلكون (سبعون) في المائة من الإنتاج العالمي للمطاط[١].

إزاء الارتفاع المستمر في أسعار المطاط في الأسواق العالمية قامت الحكومة الأمريكية بالتحقيق في موقف المطاط العالمي ، وعلى الرغم من إنها لم تكن راغبة في الانخراط في إنتاج المطاط ، إلاّ إنها قدمت كل التشجيع للمصالح الخاصة التي تبحث عن مصادر مستقلة لتوريد المطاط بعيداً عن الاحتكار البريطاني الهولندي[٢].

استمرت خطة ستيفنسون سارية المفعول لمدة ستة أعوام ، مما نتج عنها مخاوف كبيرة ، بسبب كمية الأموال الموضوعة من أجلها وفيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اعلن هارفي اس فايرستون (Harvey S. Firstone) أن أمريكا يجب إن يكون لديها إمدادات كافية من المطاط ، لذلك تم اختيار ثلاثة مناطق في العالم لزراعة المطاط فيها ، هي المكسيك والفلبين وليبيريا [٣].

في العام ١٩٢٥ تم استئجار مقاطعات المطاط في المكسيك من شركة فايرستون للمطاط ، إلاّ أنه تم التخلي عنها بعد عام واحد وذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة فيها ، فضلاً عن ، قلة الأيدي العاملة فيها ، كذلك فشلت خطة زراعة المطاط على نطاق واسع في الفلبين ، وذلك بسبب القيود القانونية المفروضة من قبل الحكومة

(1) Donald George Webster, A historical study of the republic of Liberia with special Emphasis on its economic growth potentials Atlanta university, 1958, P.9.

(٢) راشد البراوي ، التطور الاقتصادي الحديث في أفريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص٨٤.

(3) Augusts G. K. Polumaine, Op. Cit., P. 70.

الفلبينية على ملكية الأراضي من الشركات الأجنبية التي فرضتها حكومة الجزر، لذلك لم يتبقَ أمام الشركة من خيار سوى ليبيريا، لاسيما اذا ما علمنا إن الحكومة الليبيرية في ذلك الوقت كانت تمر بأزمة مالية خانقة، فكان مجيء فايرستون إلى ليبيريا عدّ بمثابة انقاذ للحكومة الليبيرية، وكان من الأمور التي شجعت فايرستون على الاستثمار في ليبيريا قيام الحكومة البريطانية في العام ١٩١٠، بزراعة نحو الفي فدان بأشجار المطاط في مقاطعة جبل باركلي بالقرب من العاصمة الليبيرية منروفيا، إلاّ أنهم بعد مرور عامين تخلوا عن المشروع لأسباب مجهولة، وفي العام ١٩٦٦، وعندما قام مهندسين يعملان في شركة فايرستون بفحص أشجار المطاط التي تمت زراعتها من قبل الشركة البريطانية، إذ اكدوا إن الظروف الطبيعية كانت مناسبة لزراعة المطاط في ليبيريا[١].

المفاوضات الاولية بين الحكومة الليبيرية وشركة فايرستون

أعلنت الحكومة الليبيرية أن الاستعمار في ليبيريا من شركة أمريكية كبيرة من شأنه إن يوفر الدعم والمساعدة اللازمة لدفع الاقتصاد الليبيري إلى الأمام في هذا الاطار تابع الرئيس الليبيري ريتشارد كنغ (Charles D. B. King) (١٨٧٥–١٩٦١) أمكانية قيام شركة فايرستون للاستثمار في ليبيريا، والتقى بممثليهم، وكان الرئيس كنغ يرغب بمعرفة ما اذا كانت نوايا فايرستون صادقة تجاه ليبيريا، ومدى فائدة ليبيريا من عقد اتفاقية مع شركة فايرستون[٢].

جرت المفاوضات بسرعة حول عقد اتفاق على تأجير مزرعة مطاط صغيرة، كان البريطانيون تركوها في وقت سابق إلاّ أن هذا المقترح الكبير كان يتطلب الكثير من الدراسة، وفي شهر آب من العام ١٩٢٥، قام الرئيس كنغ بإرسال وزير الخارجية الليبيري إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتأكد من نوايا فايرستون ومواصلة المفاوضات وفي الوقت نفسه لم تكن شركة فايرستون مستعدة للشروع في مثل ذلك العمل الكبير ما لم يتم تحسين الظروف المالية والاقتصادية في ليبيريا، لذلك قامت الشركة بتقديم مقترح

(1) Lesters S. Hrman, United States policy Towards Liberia 1822 to 2003, unintended consequence, New York, 2003, P. 146 ; Donald George Webster, Op. Cit., P. 10.
(2) F. O., Fieeston Rubber Co. 1924 overseas trade No. 11, British legation, Monorovia, file No. 7, Reg. No. 450, June, 13th , 1924, P.5.

لمنح قرضاً إلى ليبيريا، ومع ذلك كانت الحكومة الليبيرية تعارض وبشدة قبول قرض من قبل شركة تعمل في القطاع الخاص داخل البلاد خوفاً من إن تستحوذ عليه الشركة، وخوفاً من تأثيرها على الشؤون الليبيرية[١].

بعد مفاوضات بين الحكومة الليبيرية من جهة وشركة فايرستون من جهة أخرى تم التوصل إلى حل وسط فقد وافق السيد فايرستون على إنشاء شركة ثانية لكي تقوم بدراسة موضوع القرض الذي كان من المفترض أن تحصل عليه ليبيريا، إلاّ أن المحاولات التي بذلت للحصول على القرض فشلت، وذلك بسبب رفض مصارف نيويورك لتمويل القرض، لذلك شكل السيد فايرستون المؤسسة المالية الأمريكية بموارده الخاصة[٢].

رأت الحكومة الليبيرية أن شركة فايرستون تحاول السيطرة على البلاد، إلاّ انه تم التغلب على هذه المخاوف التي كانت عالقة في أذهان المسؤولين الليبيريين وكان من أهم أسباب ذلك هو الاعتقاد بأن مصالح الشركة ستتوافق مع مصالحهم الخاصة للمحافظة على ليبيريا خالية من النفوذ الأوربي إذ كان التأثير الأوربي على سوق المطاط هو الذي دفع الشركة للبحث عن مصادر جديدة للمطاط في المقام الأول، من جهة أخرى أيقنت ليبيريا إن الحكومة الأمريكية ستقدم الدعم اللامحدود لليبيريا، بغية تذليل الصعوبات التي قد تواجهها مع الأوربيين نظراً للتعاون الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا[٣].

(1) Donald George Webestar, OP. Cit., P. 116. August Ineg. K. polumaune, Op. Cit., P. 72.
(2) Deborah Ann Hill, A case study Approach to the leadership a scansion and the paths to power in Liberia, A dissertation presented in partial fulfillment of the requirement for the degree doctor of management in organizational leadership, university of phoenix, 2005, P.416.
والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: احمد القصير، مراجعة: إبراهيم عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٨، ص٢٨١.
(3) F. O., Firestone Plantatlons, originally No. 68, British Legation, Monrovia, Liberia, 9th. F. O. 123.S 68.s, December, 1926, P. 8.

الاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة الليبيرية وفايرستون:

خلال شهر أيلول من العام ١٩٢٦ ، سافر هارفي فايرستون إلى ليبيريا لمفاوضة الحكومة الليبيرية في مشروعه وفي خلال المفاوضات التي حدثت بين الجانبين اتضح أن شراء الأراضي محرماً على الأجانب طبقاً لدستور جمهورية ليبيريا ، فلجأ إلى استئجار الأراضي لمدة طويلة وقابلة للتجديد ، وحظي ذلك المشروع بموافقة المجلس التشريعي الليبيري في العام ١٩٢٦ ومن أهم نصوص الاتفاقية هو لشركة فايرستون الحق في استئجار أراضي مساحتها مليون فدان وتحددها بمعرفتها لصلاحيتها الزراعة المطاط وتكون مدة الإيجار تسعا وتسعين عاماً ، بواقع إيجار (ستة) سنتات للفدان الواحد شريطة أن تقدم الشركة لحكومة ليبيريا ضريبة كمركية قدرها (واحد) في المائة من أثمان المطاط المصدر من ليبيريا ، مقدراً السائدة في نيويورك[١].

توصلت شركة فايرستون إلى عقد ثلاثة اتفاقيات مع الحكومة الليبيرية ، وجاءت الشروط والأحكام الأساسية للاتفاقيات الثلاثة بين الجانبين على النحو الآتي :

أولاً : اتفاقية الميناء :

بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجانبين والقاضي بأن تنفق الشركة مبلغاً لا يتجاوز ثلاثمائة ألف دولار أمريكي الغرض منها بناء ميناء في منروفيا ، على أن تقوم الحكومة الليبيرية بتسديد المبلغ فيما بعد ، وبعد انفاق أكثر من مائة وخمسة عشر ألف دولار أمريكي ، ايقن فايرستون أن الميناء سيكلف ملايين الدولارات ، إلاّ أنه تم التخلي عن المشروع في وقت لاحق ، وذلك بعد تكلفة بلغت اثنان وعشرون ألف دولار أمريكي[٢].

(١) وهبي غيربال ، ليبيريا دولة أفريقية مستقلة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٣٠.

(٢) محمد عبد الفتاح إبراهيم ، لوحات حية من أفريقيا المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١٢٩

تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرة إنشاء الميناء ومنحت الحكومة الليبيرية الموافقة لتحمل النفقات الكاملة للعمل المنجز بالفعل من جانب فايرستون[١].

ثانياً: اتفاقية الزراعة:

منحت شركة فايرستون الحق في استئجار اكثر من مليون فدان بإيجار سنوي قدره (ستة) سنتات لكل فدان لمدة (تسعة وتسعين) عاماً، كان هذا الإيجار الصرفي هو سعر الامتيازات الممنوحة من الحكومة الليبيرية إلى الشركات والأفراد الأجانب، فضلاً عن، ذلك تم فرض ضريبة قدرها (خمسة عشر) ٪ على القيمة الإجمالية لكافة صادرات الشركة، يتم احتسابها على سعر الإغلاق في سوق نيويورك في يوم الشحن[٢].

تم منح فايرستون امتيازات عدة من أهمها:

١- التعدين عن المعادن في الأراضي المؤجرة.
٢- بناء واستخدام الطرق والجسور وأنابيب النقل الهيدروليكية وخطوط النقل بين أراضيها المستأجرة.
٣- زراعة وتوريد المطاط والمنتجات الزراعية الأخرى.
٤- استخدام طرق النقل العامة ومرافق الميناء من أجل عمليات التصدير الخاصة بالشركة.
٥- الاهتمام بمرافق النقل العامة من أجل الارتباط مع المكاتب الرئيسة في آكرون (Akron) واوهايو (Ohio)[٣].
٦- أعلنت فايرستون موافقتها على استيراد العمالة الأجنبية وذلك بموافقة الحكومة الليبيرية، على إن لا تقوم بتوظيف أكثر من (ألف وخمسمائة) عامل من البيض وفي أي وقت، ويتم تقديم النزاعات التي تحدث بين ليبيريا وفايرستون إلى

(1) Donald George Webester, OP. Cit., P. 11.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الاولى للوجود الأمريكي في أفريقيا ليبيريا أنموذجاً، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، د.ت، ص٣٢؛ محمد علي فوزي في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٠٥.

(٣) أ.آدو بواهن، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع، أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٤٨؛
Donald George Webestar, Op. Cit., P.13.

مجلس ممثلي الحكومة الليبيرية، أي فايرستون والمحكمة العليا الليبيري، ويمكن استئناف قرارات هذا المجلس على المستوى الدولي لتكون مفاوضات بين حكومتي ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية[١].

ثالثاً: اتفاقية الفرض:

تكمن الشروط الأساسية للقرض قيام الحكومة الليبيرية بإصدار سندات لا تزيد قيمتها على خمسة ملايين دولار أمريكي، وبفائدة قدرها (سبعة) ٪ لمدة أربعين عاماً، وقامت مؤسسة التمويل الأمريكية بشراء الإصدار الأولي في حين سيتم إصدار الباقي وشراؤه من قبل مؤسسة التمويل الأمريكية وذلك عندما تتجاوز إيرادات الحكومة الليبيرية مبلغ (ثمانمائة) ألف دولار أمريكي في العام الواحد، ولمدة عامين متتاليين، على أن تقوم الحكومة الليبيرية بدفع أقساطه من مجموع الإيرادات التي تم الحصول عليها من رسوم الاستيراد التي تتكون اغلبها من ضريبة الرأس، فضلاً عن مزارع فايرستون وفي الواقع كانت المدفوعات التي تقدمها ليبيريا وفايرستون تذهب إلى مؤسسة التمويل الأمريكية التي كانت شركة تابعة لشركة فايرستون[٢].

عدت اتفاقية القرض هي الأصعب من بين الاتفاقيات الثلاثة من حيث التفاوض عليها، إذ اعتقد الليبيريون أن شروطه كانت تمثل انتهاكاً لسيادة ليبيريا ومن ناحية أخرى رأت شركة فايرستون أن تلك القيود كانت ضرورية لتنظيم الشؤون المالية الليبيرية[٣].

ثم إصدار سندات بنحو مليونين ومئتين وخمسين ألف دولار أمريكي في حين كانت العائدات تستخدم في الغالب لسداد قرض العام ١٩٢٦، فضلاً عن تصفية ديون ليبيريا الداخلية، وتم استخدام الموازنة الصغيرة في مشاريع الأشغال العامة، كذلك تم إجراء

(1) F. P. M. Van. Derkraaij, The open Door policy of Liberia, volume I, Reihef Beremer Africa Archiv Bond 17/1 Bremen, 1983, P.63.

(2) David P. Kilory, Extending the American sphere to west Africa: Dollar Diplomacy in Liberia 1908–1926, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the doctor of philosophy degree in history in the graduate college of the university of Law, 1995, Pp. 321–323.

(٣) محمد عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص١٣٠.

تعديلات بشأن الاتفاقية الأصلية من أهمها تخفيض سعر الفائدة إلى (أربعة) ٪ في العام ١٩٣٩[1].

(1) F. P. M. Van Derkraaij, Op. Cit., P. 66.

« المبحث الثالث »

المشكلات التي واجهتها فايرستون في ليبيريا

تأثير الأزمة العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣ على أسعار المطاط

انخفض الطلب على المواد الخام في أواخر العشرينيات بسبب الركود الاقتصادي مما كان له تأثير كبير على ليبيريا ففي مطلع العام ١٩٢٩ بدأت أسعار المطاط بالانخفاض، إذ كان المطاط يباع بسعر منخفض ووصل سعره في السوق العالمية إلى (ثلاثة) سنتات للرطل الواحد، وفي ذلك الوقت كانت خمسة عشر ألف من أشجار المطاط المزروعة فيما بين الأعوام ١٩٢٦–١٩٢٧ على وشك إن تهمل فأسعار المطاط لا يمكن أن تغطي التكاليف المرتبطة بالتجهيز والنقل نتيجة لذلك توقفت زراعة المطاط[١].

تسبب انحسار إنتاج شركة فايرستون للمطاط في قلة الأيدي العاملة في ليبيريا، كما انخفضت الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض الصادرات التي تكون اغلبها من المواد الأولية، في السياق نفسه أفاد المستشار المالي الأمريكي إلى أن هناك عجزاً يتراوح ما بين (مئتين إلى ثلاثمائة ألف دولار أمريكي تعاني منه الحكومة الليبيرية [٢].

أعلنت السفارة الأمريكية في العام ١٩٣٠ أن ليبيريا بحاجة ماسة إلى مساعدة أمريكية لتعزيز مواردها المالية، أما العوامل التي قامت السفارة باعتبارها عوامل مساهمة في الأزمات، فقد تمثلت في سوء إدارة الحاكم للأراضي الداخلية ومراقبة الأسعار التي تحد من إنتاجية المواطنين فضلاً عن السياسات المالية الحكومية التي تحددها الاعتبارات الاقتصادية مع تراجع أسعار التجارة العالمية بسبب الركود العظيم[٣].

ازدادت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون المالية الليبيرية وتزامن ذلك مع زيادة حدة الأزمة المالية في ليبيريا وفي العام ١٩٣٠ طالبت مؤسسة التمويل

(1) Parthenia Emaily Noreris, United States and Liberia: The slavery crisis, 1929–1935, summited to the faculty of the graduates school in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the department of history, Indian University, 1961, Pp. 95–96.

(٢) محمد إسماعيل محمد، المصدر السابق، ص١٧٣.

(3) Parthenia Emily Norris, Op. Cit., P. 98.

الأمريكية المساعدة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية لدعم شروط قرض العام ١٩٢٦ ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم ليبيريا لإعادة تأهيل أوضاعها المالية من دون تدخل خارجي ، في ذلك الوقت كان عمل الحكومة مقتصراً على الاقتراحات التي تسعى من خلالها الحكومة الليبيرية لتحسين أوضاعها المالية عبر خفض الرواتب الحكومية العالية فضلاً عن إزالة المكاتب الحكومية غير الضرورية مع خفض النفقات الأخرى غير الضرورية[١].

اتهام فايرستون بممارسة العمل القسري:

وجهت اتهامات إلى شركة فايرستون للمطاط تمثلت في أنها لا تقوم بتعيين الأفارقة في المراكز الإدارية ، والمناصب الرئيسية التي كانت مقتصرة على الأمريكيين ، كما أن الأجور التي يحصل عليها العمال الأفارقة كانت منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالأجور التي كان يتقاضها نظرائهم الأمريكيين ، إذ كان الأجر الذي يحصل عليه العامل غير الحاذق يبلغ (ثمانية وأربعون) سنتاً في اليوم[٢].

شملت الاتهامات التي وجهت إلى شركة فايرستون بأنه يتم الحصول على الأيدي العاملة في مزارع المطاط التي تم إنشاؤها في ليبيريا بطرق غير شرعية وغير قانونية وذلك عبر جلب العمال للعمل في مزارع المطاط بالقوة ، إلاّ أن مسؤولو الشركة نفوا تلك الاتهامات ، وبينوا آليات العمل التي كانت متبعة في مزارع المطاط التي انشأوها في ليبيريا والتي تمثلت في أمور عدة من أهمها أن طرق العمل كانت تقوم على توظيف جميع السكان الأصليين الذين تقدموا بطلب للعمل ، كما كانت هناك معرفة تامة بمؤسسات الشركة بمقدار الأجور التي يتقاضاها العمال في جميع أنحاء المناطق الداخلية[٣].

نفت شركة فايرستون الاتهامات التي وجهت إليها بشأن استغلال العمال وجلبهم للعمل في مزارعها بطرق غير شرعية وغير قانونية ، إذ أعلن مسؤولو الشركة انهم حينما كانوا يرغبون بتوسيع عملهم فإنهم يقومون فقط بالإعلان عن حاجتهم للعمالة عن طريق موظفين تابعون للشركة يتم إرسالهم إلى المناطق الداخلية لإبلاغ أبناء القبائل

(1) Emy Lindberg, Youth and the Labour market in Liberia on history, state structures and spheres of in formalities, Nordlska Afrikain stitutet, Uppsala, 2014, P. 15.

(٢) راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص٨٥.

(3) Emylindberg, Op. Cit., P. 18 ; Parthenia Emily Norris, Op. Cit., P. 45.

ورؤسائهم (أي رؤساء القبائل) عن توفير فرص عمل للراغبين بذلك لكي يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة المتعلقة بشروط العمل بين الطرفين، والتي عادة ما تطالب بها الجمارك الأفريقية [١].

في السياق نفسه أعلنت شركة فايرستون أنَّ الحكومة الليبيرية ليس لها علاقة بموضوع تجنيد العمال أو جلبهم، إلاّ أنها أبلغت رسمياً مختلف مفوضيها ومسؤوليها بالدولة بأنها كانت تسمح للسكان الأصليين بالسعي للحصول على فرصة عمل مع شركة فايرسيون، إذا هم كانوا يرغبون بذلك، وفيما يتعلق بمتطلبات الإدارة الداخلية وللحفاظ على التوازن الاقتصادي في البلاد فقد طلبت الحكومة الليبيرية معلومات عن أعداد وأماكن وجود كل مواطن يعمل لدى شركة فايرستون [٢].

وبخصوص مكتب العمل والذي تم إنشاؤه في العام ١٩٢٧ في ليبيريا بموجب القانون الليبيري إذ كانت الشركة تقوم بإرسال قائمة شهرياً تتضمن تفاصيل كاملة عن كل موظف يعمل لديها، وفي اغلب الأحيان كان لا يوجد هناك عقد للعمل مع الحكومة الليبيرية أو اي فرد يعمل مع الشركة، إذ كانت رغبة رئيس القبيلة أو العمال هي إن يبقوا في مزارع المطاط لمدة محدودة إذ لم يكن أي من العمال راغباً في البقاء طوال المدة المذكورة إذ كانوا يحصلون على رواتبهم بمجرد وصولهم إلى موقع العمل، وسمح لهم بالمغادرة من دون أي قيود من الواضح أن جميع العمالة التي تعمل في مزارع المطاط كانت تتمتع بحرية كاملة في المجيء والذهاب إلى مواقع العمل، كما أن العمال لا يمكن لهم إن يكونوا مدينيين للشركة بأي شكل من الأشكال[٣].

نفت شركة فايرستون التهم الموجهة إليها بشأن استغلال السكان الأصليين للعمل في مزارع المطاط في ليبيريا، وفي هذا المجال أورد مسؤولو الشركة بالقول أن عدداً من رؤساء القبائل جاءوا طوعاً إلى مزارع الشركة وطلبوا الإذن بالاستقرار في مزارع المطاط، كما

(1) United States Government printing office, papers relation to the foreign relations of the united states 1929, In three volumes vol. III, statement of firestone position on forced labor inquiry, A kroon, 15 November, 1929, Washington, 1944, P. 313.
(2) Ibid, P. 313.
(3) United States Government printing office, papers relation to the foreign relations of the United states 1929, in three volumes vol. III, statement of firestone position on forced labor in quiry, …., Op. Cit., P. 313.

قامت الشركة ببناء منازل جيدة التصميم مؤلفة من غرفتين مع شرفات ومياه جارية، وخدمات صحية جيدة، كما قمنا بتوفير منازل تتراوح من (ستة عشر إلى عشرين) منزلاً لإيواء العمال العاملين في مزارع المطاط، كما تم بناء مستشفى حديث لغرض توفير الرعاية الطبية التي يحتاجها العمال وكانت تقدم خدماتها إلى العاملين في مزارع المطاط بشكل مجاني وفي السياق نفسه رحبت الشركة بالمقترح المقدم والمتضمن التحقيق في ظروف العمل القسري وأبلغت الحكومتين الأمريكية والليبيرية بانها ستساعد بالتحقيق بكافة الطرق [1].

(1) Ibid., P. 313.

الخاتمة

تسمح لنا الحقائق والتحليلات التي أوردناها في هذه الدراسة الوصول إلى عدد من الاستنتاجات التي تتعلق بالاستثمارات الأمريكية في ليبيريا والتي كانت في مقدمتها شركة فايرستون للمطاط والتي تمثلت في:

١- من الواضح انه كانت بريطانيا تحتكر محصول المطاط والذي تتم زراعته في المستعمرات البريطانية، وبعد التطور الحاصل في مجال الصناعة ولحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لمحصول المطاط فإنها بدأت تعمل على إنتاج المطاط في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
٢- كانت ليبيريا تعاني من ظروف اقتصادية صعبة في جميع قطاعات الدولة فكان مجيء فايرستون إلى ليبيريا وإعلانها عن الاستثمار في الأراضي الليبيرية بمثابة انقاذ للحكومة الليبيرية التي كانت تأمل الخروج من الازمة المالية التي كانت تمر بها.
٣- بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين فايرستون والحكومة الليبيرية فقد أعلنت فايرستون عن نيتها البدء في إنشاء طرق مواصلات وسكك حديد في المناطق التي من المفترض ان يتم زراعتها بالمطاط، وذلك لتسهيل حركة نقل البضائع والسلع الأخرى فيما بين المقاطعات الليبيرية.
٤- لم يكن غريباً إن يؤدي التحسن في علاقات ليبيريا مع فايرستون إلى تحسن مناظر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا.
٥- كان مجيء شركة فايرستون للاستثمار في ليبيريا ذات تأثير كبير على واقع ومعيشة العمال في ليبيريا، إذ بلغ عدد العمال الليبيريون الذين يعملون في مزارع المطاط بحدود خمسة وعشرون ألف عامل ليبيري وهذا معناه إن الشركة قد وفرت فرص عمل لعدد كبير من العمال.
٦- نتيجة للأزمة العالمية للعام ١٩٢٩ فقد انخفض الطلب على سلعة المطاط في الأسواق العالمية، مما كان له تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في ليبيريا، وذلك لأن اغلب العوائد المالية التي تحصل عليها الحكومة الليبرية كانت تحصل

عليها من خلال عمليات المطاط، وبسبب الأزمة العالمية فقد انخفض الطلب على المطاط.

٧- تم توجيه اتهامات إلى الشركة تمثلت في حصولها على الأيدي العاملة في مزارع المطاط بطرق غير قانونية وغير شرعية، فما كان من الشركة إلاّ أن تنفي تلك الاتهامات الموجهة إليها، وأعلنت أنها كانت تحصل على الأيدي العاملة في مزارع المطاط بطرق شرعية، وأعلنت أنها كانت تحصل على الأيدي العاملة في مزارع المطاط بطرق شرعية وقانونية.

٨- يعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شركة فايرستون من جهة وبين الحكومة الليبرية من جهة أخرى، مثالاً نموذجياً لنوع جديد من الاستغلال الاستعماري، وذلك لأن فايرستون حصلت على مساحات شاسعة من الأراضي بأسعار بخسة بلغت ستة سنتات للفدان الواحد، وهو مبلغ قليل جداً إذا ما قورن بالأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركة من عملياتها في ليبيريا.

المصادر

المصادر العربية:

١- آدو بـواهن، تـاريخ أفريقيـا العـام، المجلـد الـسابع، أفريقيـا في ظـل الـسيطرة الاسـتعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥ منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة، بيروت، ١٩٩٠.

٢- جمهوريـة مـصر العربيـة، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات ٣، ليبيريـا، القـاهرة، ٢٠٠٨.

٣- راشد البراوي، التطور الاقتصادي الحديث في أفريقية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١.

٤- عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الاولى للوجود الأمريكي في أفريقيا ليبيريا أنموذجاً، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، د.ت، ص٣٢ ؛ محمد علي فوزي في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٥- محمد إسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٣،

٦- محمد عبد الغني سعودي، أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.

٧- محمد عبد الفتاح إبراهيم، لوحات حية من أفريقيا المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧.

٨- مصطفى أحمد عبداللطيف، الاستغلال الاستعماري في دولة الكونغو الحرة ١٨٨٥–١٩٠٨، اقتصاديات المطاط نموذجاً، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٩- والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: احمد القصير، مراجعة: إبراهيم عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٨.

١٠- وجي غبريال، ليبيريا دولة أفريقية مستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

١١- وهبي غيربال، ليبيريا دولة أفريقية مستقلة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

المصادر الاجنبية:

1- Antony Niblette Wojlon, Boundary disputes between Liberia and colonial powers 1911–1923, a school in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Howard university, 1977.

2- Augustine G. K. Polumaine, firestone Rubber company and its Influence in Liberia: A Historical perspective, A thesis submitted in parcel fulfillment the requirements for degree master of Arts, morgan state university, 2002.

3- David P. Kilory, Extending the American sphere to west Africa: Dollar Diplomacy in Liberia 1908–1926, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the doctor of philosophy degree in history in the graduate college of the university of Law, 1995.

4- Deborah Ann Hill, A case study Approach to the leadership a scansion and the paths to power in Liberia, A dissertation presented in partial fulfillment of the requirement for the degree doctor of management in organizational leadership, university of phoenix, 2005.

5- Donald George Webster, A historical study of the republic of Liberia with special Emphasis on its economic growth potentials Atlanta university, 1958.

6- Emy Lindberg, Youth and the Labour market in Liberia on history, state structures and spheres of in formalities, Nordlska Afrikain stitutet, Uppsala, 2014.

7- Eveline Ferretti, cutting across the lands: An Ann otated bibilograph on natural resource management and community development in Indonesia university, New York, 1997, P.42.

8- F. O., Fieeston Rubber Co. 1924 overseas trade No. 11, British legation, Monorovia, file No. 7, Reg. No. 450, June, 13th , 1924.

9- F. O., Firestone Plantatlons, originally No. 68, British Legation, Monrovia, Liberia, 9th. F. O. 123.S 68.s, December, 1926.

10- F. P. M. Van. Derkraaij, The open Door policy of Liberia, volume I, Reihef Beremer Africa Archiv Bond 17/1 Bremen, 1983.

11- George Dalton, History, politics, and Economic Development in Liberia, Northwestern university, 2006.

12- John Tully, The devil's Milk: A social history of the rubber, monthly review pres, New York, 2011.

13- Lesters S. Hrman, United States policy Towards Liberia 1822 to 2003, unintended consequence, New York, 2003.

14- Parthenia Emaily Noreris, United States and Liberia: The slavery crisis, 1929–1935, summited to the faculty of the graduates school in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in the department of history, Indian University, 1961.

15- United States Government printing office, papers relation to the foreign relations of the united states 1929, In three volumes vol. III, statement of firestone position on forced labor inquiry, A kroon, 15 November, 1929, Washington, 1944.

16- United States Government printing office, papers relation to the foreign relations of the United states 1929, in three volumes vol. III, statement of firestone position

17- Warren Dean, Brazil and the struggle for Rubber, A study in Environmental history, Cambridge university press, London, 1978.